

التمييز الإيجابي: آلية للإنصاف والاندماج الترابي

عمر بالهادي

أستاذ إمامي متميز، كلية العلوم الانسانية والاقليمية. امعة ونس
عضو مراسل للمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة

يمثل التراب وحدة مجالية متفردة، متميزة ولا تجزأ، تعتمد على مختلف أقاليمها وأقاليمها في نوعها وكاملها ونافسها وناقضها في نفس الوقت. تشهد الأقطار فاقا في مستوى التنمية بين الجهات والأقاليم يصل أحيانا إلى درجة الاختلال الهيكلي في بعض البلدان، مما يشكل عائقا يحول دون تنمية متوازنة مستدامة ويخلق شيئا من الضغط والشدة بين المناطق الفقيرة والهامشية والمناطق الغنية والمحظوظة. هذا ما حدا بجميع الدول إلى العمل على الحد من هذا الاختلال بطرق مختلفة وباعتماد آليات متنوعة.

فالمساواة تعتبر غير كافية في حالة التفاوت الكبير لكي تحل الفئات والمناطق الأقل حظوة المكانة المشروعة وبالتالي يستوجب معاملتها معاملة مختلفة وهنا يندرج الإنصاف. كيف يمكن الملائمة بين الإنصاف والنجاح الاقتصادية، فالمساواة بين مجالات متفاوتة التنمية غير منصفة وفضي حتما إلى فاقم الفوارق (Verdeil V 2016, Belhedi A 1998) ولئن حل المساواة بالآليات السوق، فإن الإنصاف ينطلق من اختلافات لك السوق لتلبية حاجات شرائح أو مناطق محددة لم تمكن بمجهودها الخاص أن تحل المكانة الملائمة أو أن تمتع بخدمات تعتبر ضرورية ومشروعة وذلك عبر آليات متعدد نجد من ضمنها التمييز الإيجابي. فأي إراء لا يعتبر ناعا إلا إذا كان منصفاف. فالإنصاف هو في نهاية الأمر مساوات نسعى إلى الوصول إليها، ولو بتكاليف أكبر أحيانا، من خلال ضامن ماعي ووافق شامل وفعل إرادي لتغيير الوضع يحتم وود آليات حويل لفائدة الفئات أو المناطق الهشة والفقيرة والتي لا يمكن لها بدونها أن تمتع بنفس الامتيازات (Verdeil V 1998).

نجد عدة آليات للاندماج الترابي والاقتصادي يمكن اعتمادها للحد من الفجوة المجالية ومن التفاوت الجهوي/الإقليمي وادمج المناطق الفقيرة والهامشية. من بين هذه الآليات نجد التمييز الإيجابي الذي يهدف إلى مكين الفئات والمناطق من نفس الحظوظ في نهاية المطاف والحد من التفاوت الاقليمي والتماعي والإقليمي، من خلال التعويض النسبي والجزئي للتمييز السلبي الذي عاشته الفئات والمناطق الفقيرة في الماضي ولا زال يعاني منه في الحاضر.

سننعر في كهذه المداخلة إلى التمييز الإيجابي (1) كمبدأ عام وإلى مقوماه وإلى إطاره التاريخي حيث راع بداية اعتماده إلى الستينات أساسا في الولايات المتحدة. وسنركز في هذه المداخلة على التمييز الترابي، الذي يهمناف في هذه الندوة الدراسية، والمقيا المجالي المناسب له والمقاربات المعتمدة في الغر (2). ورغم أن بعض البرامج التنموية في ونس قد اعتمدت، منذ السبعينات بشكل محدود ونسبي، فكرة التمييز الإيجابي للمناطق

الفقيرة فإن المبدأ لم يقع إقراره إلا أخيرا في الدستور التونسي لسنة 2014 في فصله 12 لفائدة المناطق الأقل تنمية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات¹. كما سنتعرض في آخر هذه الورقة إلى مسألة الجدوى والتحديات والرهانات (3).

1- التمييز الإيجابي: المفهوم، المقومات والإطار التاريخي

يطرح التمييز الإيجابي عدة إشكاليات رافقته منذ نشأته مع بداية الستينات مما يجعلنا نتعرض إلى المفهوم وإلى المقومات التي قام عليها وكذلك المواقف المتباينة حوله التي رافقته منذ البداية وهو ما يجعلنا نعرج ولو باقتضاب كبير للإطار التاريخي.

1.1- الإطار التاريخي

لقد انحصر التمييز الإيجابي في البداية على الحقل الاجتماعي ولم يمس الجانب المجالي إلا حديثا وخاصة مع نهاية الثمانينات.

فقد نشأ المفهوم في الولايات المتحدة مع بداية الستينات تحت اسم "الفعل الإيجابي" (positive action, affirmative action)² لتعديل التمييز الذي يعيشه السكان السود أساسا على مستوى الدراسة (الجامعية أساسا) والعمل. وتم اعتماده في عدة بلدان مع بداية الثمانينات كفرنسا³ وانجلترا وهولندا وبلجيكا واليونان والبرتغال وإيطاليا وكندا (1986)⁴ وأستراليا وزيلندا الجديدة والبرازيل والهند وماليزيا وجنوب إفريقيا (1994)... وتوسع اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي ليشمل عدة شرائح اجتماعية مثل المعوقين أو ذوي الحاجيات الخصوصية والأقليات العرقية أو النساء في بعض البلدان كالولايات المتحدة أو الفئات الفقيرة لمساعدتهم على دخول الجامعة⁵ والنساء لتعزيز تشغيليتهن أو تمثيلهن في المؤسسات السياسية المنتخبة (قانون التناسف في فرنسا منذ 1999 وخاصة سنة 2011 وتونس أخيرا بعد الثورة ومن خلال إقرار التناسف الأفقي والعمودي في دستور 2014...).

أما على المستوى الترابي فإن التمييز الإيجابي لم يقع اعتماده بصفة صريحة إلا مع الثمانينات والتسعينات في فرنسا⁶ مثلا ولو أن العديد من البرامج اعتمدت الفكرة بصفة غير مباشرة كتونس مثلا (أنظر أسفله). ويتمثل في تمييز المناطق الفقيرة والمناطق التي تشهد

1 الفصل 12: "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية".

فالتمييز الإيجابي اعتبره الدستور مبدأ عاما تعتمد عليه الدولة لتحقيق التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. هذه الأهداف الثلاثة تستند إلى مؤشرات التنمية التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة حيث تحدد مستقبل الجهات والمناطق من خلال تركيبها ومستوياتها.

2 سنة 1961 أستعمل الرئيس كيندي لفظة الفعل الإيجابي في مرسوم (Décret) وفي سنة 1972 أصبح قانونا ولكن المحكمة العليا سنة 1978 أبطلت العمل بنظام الحصص (Quotas)، أنظر Maquain Ph 2006.

3 اعتماد مبدأ التناسف منذ 1999 وإقراره سنة 2011.

4 في كندا توصلت سياسة الانصاف في التشغيل إلى نسبة تشغيل تفوق ضعف نسبة السكان النشيطين: من 5 إلى 12 بالمائة (Maquain Ph 2006).

5 مثلا في الولايات المتحدة أو في فرنسا بالنسبة لمعهد العلوم السياسية منذ 2001 في شكا إجراء استثنائي لفائدة أبناء مناطق التربية ذات الأولوية أنظر Maquain Ph 2006.

6 منذ 1982 تم تحدي مناطق التربية ذات الأولوية (ZEP) ومناطق التحضر الحساسة (ZUS) سنة 1990 التي توزعت في شكل المناطق الحضرية الحرة (ZFU) ومناطق الانتعاش الحضرية (ZRU) سنة 1996.

معوقات طبيعية أو اجتماعية تحول دون تمتعها بأدنى الخدمات العامة في شكل تمييز ترابي إيجابي من خلال برامج خاصة أو تمتعها بامتيازات خصوصية.

2.1- التمييز الإيجابي

يتمثل التمييز الإيجابي في تمكين النوع والفئات والمجموعات والشرائح المهمشة أو الهامشية من امتيازات خاصة استثنائية ظرفية⁷ تهدف إلى التعويض الجزئي للتمييز السلبي الذي عاشته في الماضي والحاضر بهدف انصافها وادماجها (intégration) في المجتمع والاقتصاد وذلك قصد توفير نفس الحظوظ مستقبلا وانصاف الفئات التي تعيش حيفا لأسباب مختلفة. أما الحيف فيكون عفويا ولا واعيا متوارثا أو مقصودا ومبرمجا، تبعا لاختيارات اجتماعية-سياسية أو اقتصادية ونتيجة آليات السوق اللا متكافئة. والتمييز لا يكون إلا ظرفيا ولفترة انتقالية محددة وإلا يصبح في تناقض تام مع المساواة التي يكفلها القانون والدستور لجميع المواطنين⁸. ويرتكز التمييز الإيجابي على "اللامساوات العادلة" (Inégalités justes) التي نظر إليها الفيلسوف جون راولس (John Rawls 1971) في نظرية العدل (Keslassy E 2004)⁹.

يندرج التمييز الإيجابي في إطار الانصاف (Équité) وليس المساواة (Égalité) من خلال التعويض النسبي للتمييز السلبي التي كانت هذه المناطق ضحية له طيلة فترة طويلة نتيجة سياسات ممنهجة أو لظروف موضوعية حتما الظرف الاقتصادي أو اختيارات سياسية معينة. فهو آلية تعديلية، تفاضلية وانتقائية بالضرورة، تبدو غير عادلة في ظاهرها وفي ظرفها ولكنها منصفة ومشروعة وجزئية كذلك لفائدة مناطق أو فئات اجتماعية تعتبر ولا تزال مهضومة الجانب وضحية التمييز (2008 Baud P, Bourgeat S, Bras C)، ص 212). ويهدف التمييز الإيجابي إلى الحد من الفوارق حتى ولو تبدو غير عادلة إذا ما عزلناها عن إطارها الزمني والسياسي. فهو مبدأ يجعل من اللامساوات وسيلة ومبدأ للتوصل في نهاية المطاف إلى المساواة حيث يعطي الأفضلية لتكافؤ النتائج (Égalité des résultats) عن تكافؤ الفرص أو الحظوظ (Égalité des chances)¹⁰. فتساوي الفرص والحقوق التي تضمنه جل الدساتير والقوانين في النظم الديمقراطية ليس كافيا للشرائح الهشة أو المناطق الأقل تنمية، في مجتمعات تنبني أساسا على عدم التكافؤ والتفاوت (Maquain 2006, p150) وفي اقتصاديات وترابات ترتز بدرجة أولى على التنافس المفرط أحيانا بين أطراف غير متكافئة أصلا. فالمساواة في مجال ومجتمع غير متكافئ تؤدي بالضرورة إلى الاختلال المتزايد للتوازنات واللامساوات.

⁷ التمييز الإيجابي يجب أن يكون ظرفيا ومؤقتا في إطار استراتيجية مرحلية ولفترة انتقالية لكي لا يصبح حقا مكتسبا للأطراف المعنية ويخلق، مع مرور الزمن، تفاوتات إضافية لا مبرر له ويشجع المنفعيين منه على الاتكال واستغلال الوضع وهو ما يحث الدولة والأطراف والمؤسسات المعنية والمعنيين على العمل على الخروج من هذا الوضع.

⁸ الفصل 21 من الدستور: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحريات والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز"

⁹ يرجع أصل المصطلح إلى المفهوم القديم للكلمة الإنجليزية (Equity) التي تخول خرق القانون لتحقيق العدل في مواضع معينة ومحددة.

¹⁰ هناك مبدئين للمساوات على مستوى الحظ أو النتيجة. يندرج مبدأ التنافس مثلا وخاصة العمودي والافقي في نفس الوقت ضمن التساوي في النتائج.

يتمثل التمييز الإيجابي في إجراءات، امتيازات، قوانين أو سياسات متكاملة تهدف، من خلال معاملة تفاضلية (Préférentielle) ومتميزة (Différenciée)، إلى تخصيص فئة (اجتماعية، مهنية) أو منطقة معينة كانت ضحية تمييز (سلبى) لسبب ما (تبعاً للأصل الاجتماعي، أو العرقي أو الديني أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو المعوقات الطبيعية أو التاريخية والثقافية...) بامتيازات محددة الهدف منها توفير نفس الحظوظ والحد من التفاوت والحيث الاجتماعي والاقتصادي والترابي الناتج عن الاختيارات السياسية والاقتصادية المتخذة في مختلف المستويات (المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي) أو عن الممارسات المتوارثة والمخيل الجماعي.

هذا التمييز يمكن أن يكون واعياً، آلياً، مبرمجاً، إرادياً، منظماً وممنهجاً نتيجة اختيارات معينة وسياسات محددة أو بالعكس عفوية، لا إرادياً، وموضوعياً نتيجة ميكانزمات وآليات السوق أو معوقات الطبيعة والتاريخ (المعطيات الطبيعية، الموارد المحدودة، الموروث التاريخي...).

ويتخذ التمييز الإيجابي أشكالاً مختلفة مثل الفعل الإيجابي (Affirmative Action) ومناهضة التمييز والسياسات التفاضلية والانتقالية الاجتماعية أو الترابية، ووضع نسب أو حصص محددة (Quotas) لفئات أو نوع أو جهات معينة و... ولا بوضع خطط متكاملة وبرامج دقيقة للحد ولما لا للقضاء على التمييز السلبى الذي يبدو وكأنه أ... بح طبيعياً، مقبولاً ومستتبناً في حين أن التمييز الإيجابي لا يزال يطرح عدة إشكاليات، فما هي مقوماته؟

2.1- مقومات التمييز الإيجابي

نجد في مفهوم التمييز الإيجابي كلمات مفتاحية تمثل المقومات الأساسية للمبدأ: التمييز/الامتيازات - الإنصاف والتعويض - الفعل الإيجابي/التغيير - الاندماج/الإدماج.

أ - من المساواة إلى الإنصاف: في البداية قد تبدو هناك مفارقة، حيث انه لمحاربة وتعويض التمييز الماضي والراهن يجب اعتماد تمييز ارادي ومبرمج يمكن المناطق الفقيرة من حظوظ أكبر في المستقبل. فهو يبدو وكأنه فعل غير عادل حيث لا يسوي بين الفئات والمناطق ويمكن الفقيرة منها من نصيب يفوق حجمها الفعلي إذا ما ترك العنان للميكانزمات العادية للسوق والتقاليد الموروثة واستمر الحال على ما هو عليه، دون أي تدخل للدولة¹¹. فالإنصاف الترابي إذن هو إجراء غير عادل ولكنه ضروري لتعديل اللاتكافؤ اللو... ول إلى المساواة على مستوى النتائج (Egalité des résultats) وتوفير نفس الحظوظ (Belhedi)

¹¹ كنا قد واكبنا العملية عن كثب من خلال مشاركتنا في أعمال اللجان الجهوية للتخطيط منذ المخطط الخامس في إطار أعمال إقليم تونس سابقاً وكذلك من خلال دراستنا للتنمية في البلاد التونسية إلى حدود اليوم. فقد أثبتت دراستنا لتوزيع الاستثمارات خلال مختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ مطلع السبعينات خصوصاً، أن المناطق الفقيرة بحكم افتقارها للإطارات، تجد نفسها غير قادرة حتى على تصور حاجياتها الذاتية خلال الاعمال التحضيرية للمخططات. وأمام هذا الوضع تجد السلطة المركزية نفسها، في مستوى وزارة التخطيط، مجبرة على تعديل حجم الاعتمادات المبرمجة نحو الأعلى خلافاً للمناطق الدينامية مثل العا... أو الوسط الشرقي التي تكون فيها المطالب والتطلعات أكبر بكثير. وقد بينت الدراسة الإحصائية الدقيقة أن هناك قوة عدمية من شأنها أن تبقى على الوضع كما هو وتناهض كل تغيير يقع في الأثناء. فالاعتمادات المر... ودة خلال مخطط ما ترتبط بصفة متينة ولها دلالة إحصائية واضحة لا تدعو لأي شك تعكس في الواقع قوة ميكانزمات السوق الفاعلة التي تجعل الفوارق تتفاقم من فترة إلى أخرى رغم تدخل السلط العمومية والتي تبقى محدودة (Belhedi A 1992, 2017).

(A 2016)، والتمييز الإيجابي يهدف إلى، القضاء، أو الحد على الأقل من التمييز السلبي الذي عاشته المناطق المحرومة والفقيرة والهامشية حتى وان كان هذا التمييز عفويا، لا اراديا او موضوعيا حددته عوامل خارجة عن إرادة المناطق وسكانها او المجموعة الوطنية كالعوامل الطبيعية والتاريخية والثقافية الموروثة أو حتمته الأولويات الوطنية في فترة ما نتيجة اختيارات سياسية معينة استوجبت التضحية بمناطق لتحقيق نسب نمو وكني مرتفع أو بمبادئ تتناقض تعوق دون الوصول إلى تحقيق اهداف محددة على الصعيد الوطني.

ب - **الفعل الإيجابي والبعد السياسي**: يمثل التمييز الإيجابي "فعلا إيجابيا" يمكن من توازن أكبر بين المناطق وتكامل أكبر بين مختلف الفئات. فهو فعل سياسي يهدف إلى تغيير الأوضاع والقضاء على المعوقات التي تحول دون الرقي وإلى الاندماج الاجتماعي والترابي.

فالبعد السياسي موجود بقوة، خاصة وان مصدر التهميش غالبا ما يكون سياسيا بالأساس. فالإحساس بالحيف لا يمحوه إلا الإحساس بالنخوة والانتماء دون أن نقع في جانب آخر نقيض الفعل الإيجابي يتمثل في الإحساس بوضع الإعاقة أو الإعانة أو الإعاقة التي تخلق الاتكال التواكل أو الإحساس بالنقص مما يدخل المناطق في حلقة تراكمية لا تنكسر بسهولة. فالتنمية، كعملية ترتبط بالتراب أساسا، لا تقوم إلا عبر خلق إحساس بالانتماء الترابي الايجابي يكسر الحلقة العدمية ويكون المحفز الرئيسي لإعادة الانتاج أولا والعمل على التنمية الترابية بعد ذلك. فهو تمييز عكسي (Discrimination inverse, à rebours) يتمثل في معاملة مختلفة، من شأنها أن تعكس آلية التمييز السابق وتمكن الفئات والمناطق المعنية من الاندماج في الدورة الاقتصادية بشكل إيجابي (Lamaitre Ph) (1995).

ج- **التعويض والتعديل**: يهدف التمييز الإيجابي إلى التعويض الجزئي والنسبي وأحيانا المعنوي للأشخاص والفئات والمناطق وذلك برد الاعتبار ما قد تكون قد خسرتة الأفراد والفئات والمناطق المعنية جراء الاختيارات المجحفة في حقها طوال عدة سنين. فهو اعتراف ضمني او صريح لحق كان قد هضم في مرحلة ما من المسار الوطني واعتراف المجموعة الوطنية لشرعية ومشروعية المطالب ويتمثل في تمكينها من امتيازات تعويضية خاصة بها.

من جهة أخرى، يمكن التمييز الإيجابي الدولة والسلط العمومية من التعديل الاقتصادي والاجتماعي والترابي من خلال العملية التوزيعية لفائدة الفئات والمناطق الضعيفة. كما يمثل التمييز الإيجابي من تغيير الوضع وادمج مختلف الفئات والشرائح والمناطق في المنظومة الاقتصادية والترابية ويشكل أحد عناصر سياسات التنمية الاجتماعية والترابية.

في هذا الإطار، يمثل التمييز الترابي شكلا من التمييز الإيجابي¹² حيث يخص البعد المجالي والترابي بمختلف مستوياته: المحلي والجهوي والإقليمي ووسطيه الريفي والحضري. وسنركز في العنصر الموالي على الجانب المجالي والترابي للتمييز دون غيره.

2- التمييز الإيجابي الترابي

إن انصاف الأفراد يمر حتما من خلال انصاف الأقاليم والجهات والمناطق وتمكينها من نفس الحظوظ عبر آليات متنوعة بهدف تعديل الكفة والحد من التفاوت المجحف الذي لا يترك إمكانات لهذه المناطق لكسر الحلقة المعقدة المفرغة للفقر والهجرة والتهميش والتبعية لمقتصات جهوية أخرى أو أجنبية تبعا لآليات التباعد التراكمي (Divergence cumulative) التي تجعل المناطق الغنية تزداد ثراء والمناطق الفقيرة تزداد فقرا.

فهل يمكن معاملة المناطق الصحراوية أو الجبلية أو الحدودية بنفس الطريقة التي نتوخاها في المدن الكبرى أو المتوسطة مثل تونس أو صفاقس أو سوسة أو المناطق التي تشهد انتعاشة اقتصادية هامة مثل الوسط الشرقي أو العاصمة؟ في أي شيء يتمثل التمييز الترابي؟ وما هو المقياس المجالي المناسب لذلك؟ وماهي المقاربات المعتمدة في ذلك؟

1.2- التمييز الترابي الإيجابي

يتميز المجال بعدم التجانس من منطقة إلى أخرى، فكل منطقة لها مميزاتها وخصوصياتها فيها تكمن مقومات التنمية كما تكمن فيها معوقاتنا. هذا التباين في الوضعيات يفرض معاملة انتقائية وتفاضلية حسب خصوصيات المناطق وأوضاعها ومعوقاتنا ومواردها الذاتية لتوفير نفس الحظوظ لكل المناطق تبعا "لنظرية اختلافات الوضع" (Théorie des différences de situation) التي تقتضي تكيف القواعد وتعديلها حسب الوضعيات والواقع مما يمكننا من اعتبار أن الإنسان الفعلي في المجال الاقتصادي يختلف حتما عن الإنسان المجرد النمطي في القانون وفي النظرية. وتمكننا من الانتقال من المساواة إلى الانصاف، من خلال تخصيص الحلقات الضعيفة من نصيب أكبر لما يؤهلها له حجمها الفعلي والحسابي لتدارك الوضع.

*التراب كمنظومة مجالية

وتمكننا كذلك من الانتقال من عملية "النثر المجالي"¹³ (saupoudrage spatial)¹⁴ إلى عمل قطبي مندمج (Action polaire intégrée) تبعا لخطط واضحة الرؤيا للتنمية

¹² نجد هنا مثلا نظام التناسف (Parité) في الانتخابات والتمثيلية أو الحصص المحددة لنزوي الحاجيات الخصوصية في التشغيل، أو تخصيص نسب للشباب في المجالس البلدية أو البرلمانية...

¹³ لقد اعتمدت جل البرامج التنموية انطلاقا من برنامج التنمية الريفية 1973-1982 وصولا ب برنامج التنمية المندمجة أو برنامج الكرامة حاليا مبدأ النثر المطلق (نفس الاعتمادات أو نفس عدد المشاريع أو العقود المبرمة...) أو النثر التناسبي تبعا لمتغير ما (حسب السكان أو نسبة البطالة...). في الحالة الأولى هناك تراجع مكانة الوحدات الترابية الكبيرة وفي الحالة الثانية نجد محافظة على نفس المكانة بمعنى لا تغيير يذكر للخارطة الترابية. لتغيير الوضع وتحسينه في المناطق الأقل تنمية لا بد من اعتماد تدرج عكسي بمعنى

الترابية لمختلف الأقاليم والجهات والمناطق من شأنها أن تؤدي إلى إدماج المناطق الفقيرة في المنظومة الترابية والاقتصادية وذلك بتوحيتمشي منظومي (Systemique) شامل يربط الكل بالجزء، والوطني بالمحلي، والاجتماعي بالترابي، والسياسي بالاقتصادي، تكون فيها المناطق جد مترابطة بحيث يكمن حل مشكل الواحد منها في الآخر. فالحل لا تكمن غالبا نفس الرقعة الترابية طالما (Amont) المشاكل تجد جذورها بعيدا عن موطن مظهرها وتجليها. ويتطلب لها التدخل في العالية والسافلة (Aval) في مناطق بعيدة أينا شأن الفقر والبطالة ونقص الإطارات أو التجهيزات وعزوف رأس المال عن الاستثمار المحلي... فكلية الإشكالية المطروقة تستوجب كلية الخطة والمنهجية والتمشي.

• التراب التضامن الخلافي

ويبرز التمييز الإيجابي كذلك من خلال سياسة متكاملة تهدف إلى إرساء التكامل الترابي والاقتصادي والثقافي عبر التضامن بين مختلف المناطق والجهات والأقاليم بمختلف أجامها وانواعها وانشطتها دون تغييب الأتلافات والهويات أو العمل على إبطآليات التنافس. فالتراب (Territoire) يعني مجالا متكاملًا متضامنا يمثل ودة متميزة، لها هويتها التي لا تنفي التنافس أو التنوع ولا تى تضارب المصالح بين مختلف الشرائح والمناطق، مما يستوجب تدال السلطة للتحكيم والتعديل في إطار الحوكمة الترابية (Gouvernance territoriale, géogouvernance, cf. Belhedi A 2016). فالتضامن لا يتنافى مع التنوع والأتلاف. فالتراب، شأنه شأن المجتمع، ينبني على "التعاون الخلافي" (Coopération conflictuelle).

*التمييز الترابي، الانتماء الإيجابي والتجذر الترابي

فالتمييز الإيجابي الترابي يهدف إلى القضاء على تمييز سلبي تحملته منطقة ما لأسباب مختلفة قلص من حظوظها بشكل واضح من خلال تمكينها من معاملة خاصة ومن امتيازات من شأنها أن تؤمن تساوي الحظوظ في إطار سياسة توازنية واضحة المعالم والمدى والبرامج والأهداف تفضي في مدة مقبولة من إدماج المناطق الهامشية أو المهمشة في الاقتصاد الوطني وتجعل سكان هذه المجالات تشعر بنخوة الشعور إلى نفس التراب دون أساس بالضميم أو بالحيف أو ما يسمى بـ"الحقرة"¹⁵. فالتمييز الإيجابي له بعد نفسي-اجتماعي يجعل الشعور بالانتماء إلى منطقة أو إلى أو جهة ما، مصدر نخوة واعتزاز مما يمثل أفزا قويا للاستقرار بها والتجذر الترابي فيها سواء كان ذلك للسكان العادين أو الفاعلين (Acteurs) في شكل مستثمرين وباعثين بمختلف أصنافهم أو إطارات ومسؤولين محليين وجهوبين. فالاعتزاز بالانتماء هو الكفيل بالتجذر الترابي والاستقرار بمختلف

¹⁴ لقد اتبعت كل البرامج التنموية منهج النثر المجالي والتساوي في التوزيع وفي أحسن الحالات اعتماد على مؤشرات تم إعدادها منذ 1982 من خلال خارطة المناطق ذات الأولوية التي أعدتها المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتواصلت العملية مع تحسين المؤشرات إلى حدود اليوم في شكل اعداد مؤشر للتنمية الجهوية من طرف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. أنظر CGDR 1982
¹⁵ مصطلح برز حديثا في تونس، بعد ان كان متداولًا في الجزائر، للدلالة على التمييز السلبي التي ظلت تعيشه العديد من المناطق طيلة سنوات عديدة إلى حد أنه طُفح إلى السطح ووجد تعبيرا لغويا واصطلاحيا عنه من خلال المصطلح الشعبي "الحقرة" بضم حرف الحاء وهو متأني من كلمة الاحترار ويعكس بوضوح عملية التفرقة (Segmentation) والشعور بها في السلوكيات العامة وفي المخيال الجماعي من جهة أو من اخرى (Stigmatisation).

المناطق للسكان والإطارات والشباب والفاعلين والمستثمرين والمسؤولين والمساهمة في التنمية الإقليمية والجهوية والمحلية.

*المساواة الفعلية والتنمية المتوازنة

في النهاية، يمكن أن نقول أن التمييز الإيجابي ضروري بالنسبة للمجتمعات غير المتكافئة حيث تكون المناطق متفاوتة مستوى التنمية من حيث الكم والنوع. فقد بينت كل الدراسات¹⁶ التفاوت الجهوي على كل المستويات رغم التطور العام الذي شهدته مختلف المناطق بالنسبة لجل المؤشرات وأن هذا التفاوت هو في تفاقم مطرد أحيانا مما يمثل عائقا أمام التنمية المستدامة والمتوازنة. فالتمييز الإيجابي هو معاملة انتقائية وتفاضلية للمناطق من شأنها تحقيق المساواة الفعلية (Egalité réelle) على حساب المساواة القانونية (Egalité formelle) التي تشكل أساس كل دولة ديمقراطية تسهر على مساوات الكل أمام القانون. فهو يصبح ضروريا في المجتمعات التي يكون فيها التمييز عائقا أمام تنمية متوازنة مستدامة. وهنا يكون الشعور بالتمييز والتعبير عنه من أهم المؤشرات الواضحة لتجاوز الحد المحتمل. وفي هذا الإطار تعتبر الثورة التونسية تعبيراً جلياً لاختلال التوازنات الترابية منذ الثمانيات في الحقيقة، مما أدى إلى اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي في الدستور الجديد لسنة 2014 لكن البلاد التونسية شهدت منذ السبعينات العديد من البرامج التي اعتمدت مفاضلة ترابية أسندت ضمنها امتيازات لبعض المناطق.

2.2- التمييز الترابي على أرض الميدان

في هذا الإطار نجد مناطق التمييز الترابي الذي اعتمد في بعض البلدان من بينها فرنسا (أنظر أعلاه) مثلا بالنسبة للتعليم والصحة والتنشيط الحضري والتجديد الريفي، حيث نجد هناك "جغرافيا الإعاقة" (Géographie du handicap) والتضامن بجانب "جغرافيا التنمية" (Behar D, Estebe Ph 1997)، حيث يجب أن ننظر إلى الشيء ونقيضه في نفس الوقت على السواء ولا نكتفي بأحادية الرؤية والتمشي، فإخفاق جل سياسات التهيئة والتهيئة متأني من التركيز على وجه واحد للواقع وتغييب الوجه الآخر الذي يتمثل في القفا.

* التمييز الترابي في فرنسا

تم إحداث مناطق التربية ذات الأولوية في فرنسا منذ سنة 1981 (Zones d'éducation prioritaire, ZEP) وفي سنة 1989 وقع انشاء ثلاثة مناطق مختلفة في العاصمة باريس للأداء على المكاتب أقرتها المحكمة الدستورية بأنها لا تتنافى مع مبدأ المساواة. وفي سنة 1996 وقع خلق المناطق الحضرية الحساسة (Zones urbaines sensibles, ZUS) في شكل المناطق الحرة (Zones franches urbaines) أو مناطق إعادة التنشيط الحضري (Zones de redynamisation urbaine) وعددها 416. في سنة 1997 هناك 700 منطقة حضرية حساسة، 350 منطقة تنشيط حضرية و38 منطقة

¹⁶ انظر أعمالنا الشخصية (Belhedi A 9212, 2016, 2017) وكذلك الاعمال التي قام بها كل من عادل بوسنينة (Bousnina A) والمندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR) والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ) خاصة فريق التنمية الجهوية

حرة حضرية بجانب مئات المناطق التجديد الريفي (Zones de rénovation rurale) وذلك بالاعتماد على نسب الأجانب، الأقل من 35 سنة، نسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة ونسبة السكان بدون شغل وذلك في إطار سياسة المناطق (Pays) التي تربط السلطة المحلية بالسلطة المركزية. وهي سياسة تعتمد على مؤشرات اجتماعية واقتصادية خلافا للنمط الأمريكي الذي يعتمد على العامل الاثنى والعرقى أكثر ويرتكز على فترة محدودة لبعض الامتيازات مثل 5 سنوات للإعفاء الجبائي للمؤسسات (Behar D, Estebe Ph 1997).

*التمييز قبل التمييز في البلاد التونسية

لم يقع اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي في تونس إلا مؤخرا في الفصل 12 من دستور 2014 ولكن يمكن اعتبار بعض الإجراءات التي واكبت عدة برامج اجتماعية وتنموية منذ 1972 من باب التمييز الإيجابي للمناطق الأقل تنمية نذكر منها:

- البرامج الحدودية والبرنامج الخصوصي في إطار برنامج التنمية الريفية 1973-1982 (CGDR 1984, Belhedi A 1981).
- مناطق تشجيع اللامركزية الصناعية (FOPRODI) لسنة 1977 حيث تم تقسيم البلاد إلى 3 مناطق تحفيزية متفاوتة من السواحل الشرقية في اتجاه الدواخل.
- قانون 1981 الذي يقسم البلاد إلى 5 مناطق حسب الامتيازات الجبائية والمالية للمؤسسات الصناعية تبدأ من المدن الكبرى الساحلية (1) وصولا إلى المناطق الداخلية الحدودية وكذلك قانون 1987.
- خارطة الأولويات الجهوية منذ 1982 والتي تم اعتمادها في توزيع اعتمادات التنمية الريفية المندمجة بمختلف احيائها.
- برنامج التضامن الوطني وصندوق 21-21 منذ 1989 الذي اعتمد على تحديد "مناطق الظل" وهي التسمية الرسمية المتداولة آنذاك. (Belhedi A 1996).
- مناطق ذات الأولوية على مستوى التنمية الجهوية وقوانين الاستثمار¹⁷.
- البرامج الخصوصية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاقتصادية وبرامج التنمية المندمجة (PDI).
- برنامج التربية ذات الأولوية (Programme d' l'Education Prioritaire) الذي بعث سنة 2001 وأصبح سنة 2006 المدار □ ذات الأولوية التربوية (Ecole à priorité éducative) والتي شملت 13,8% من المدار □ (ITCEQ-OIT 2017).

¹⁷ جل القوانين الخاصة بالاستثمار اعتمدت التمييز الإيجابي من خلال الإعفاء أو منح امتيازات للمؤسسات التي تتوطن ببعض المناطق. فقانون 1968 شجع الاستثمار بالجنوب التونسي (قانون 3-68) وقانون 74-74 قسم البلد إلى ثلاثة مناطق (أ، ب، ج) حسب الامتيازات الممنوحة. أما قانون 81-56 فقد خص الصناعة في شكل 5 مناطق (1، 2، 3، 4، 5) وقانون 67-82 خص الفلاحة وقانون 14-85 الصناعات المصدرية وقانون 86-14 السياحة (الصحراوية...). في سنة 1993 نجد قانون التشجيع على الاستثمار (قانون 93-120). وقد اعتمدت هذه القوانين تقسيما إداريا مختلفا: الولاية في قانون 74-74، المعتمدية في قانون 81-56 ومزدوجا في قانون 87 وأخيرا مناطق التنمية الجهوية في قانون الاستثمار قرار 426-94 قد تغير التقسيم سنة 1999 وكذلك 2008 (ITCEA-OIT 2017).

أخيرا نجد المثال الوطني للتهيئة الترابية لسنة 1998 قد قسم البلاد إلى منطقتين¹⁸ بعا للنجاعة الاقتصادية في إطار الانفتاح والعولمة الصاعدة وبداية¹⁹ خلي الدولة على الجانب الاقتصادي الإنتاجي آنذاك خلافا لمثال 1985 الذي اعتمد على التوازن الإقليمي أساسا. فقد وقع²⁰ قسيم البلاد التونسية إلى منطقة نشيطة ساحلية²¹ ندرج²² وب²³ بط بالاقتصاد-العالم (Economie-monde) ومنطقة داخلية²⁴ فنقر²⁵ إلى أركان التنمية مما يجعل منها منطقة إعانة وإعادة²⁶ وزيع أكثر من استقطاب الاستثمار والمشاريع الكبرى مما يلقي على الدولة مسؤولية التعديل لإدماجها في الدورة الاقتصادية ولكن المثال لم²⁷ قع عليه المصادقة رسميا ولكن العديد من المقترحات قد دخلت حيز التنفيذ بصفة غير مباشرة أو معدلة نسبيا¹⁸.

فقد اعتمدت مختلف برامج التنمية مقاييس ومؤشرات محددة وقسمت البلاد إلى مناطق متفاوتة الامتيازات²⁸، مثلت في خارطة الاستثمار الصناعي (1977، 1981، 1987) وفي خارطة الأولويات الجهوية سنة 1982 وبعد ذلك مؤشر التنمية البشرية ثم مؤشر التنمية الجهوية منذ 2010. ورغم²⁹ طور المقاييس المعتمدة، فهي³⁰ بقي دائما محدودة الفاعلية ما دامت³¹ عتمد التوزيع التناسبي دون سن سياسة واضحة للتنمية الترابية وإعداد أمثلة جهوية ومحلية للتهيئة والتنمية الترابية³² حدد البرامج والإمكانات والوسائل والمسؤولية³³ وخذ فيها كل الجوانب بعين الاعتبار بما في ذلك التمويل والمتدخلين والجانب المؤسسي³⁴ والقانوني والسياسي ولا³⁵ كتفي بالتصورات النظرية والاقتراحات التي³⁶ بقي من باب الأحلام. فالجانب المالي والجبائي لا يمثل إلا عنصرا من بين العناصر الأخرى، غير كاف بذاته³⁷ مهما كان حجم الاعتمادات التي يمكن رصدها لتغيير الوضع، فلنتعلم من التجارب السابقة ولا نكرر الأخطاء التي³⁸ كمن في اختزال المسألة في الموارد المالية فحسب¹⁹ حيث يطرح التميز الإيجابي كذلك مسألة المستوى الترابي المناسب.

3.2- المستوى المجالي المناسب: المستوى المحلي

يطرح التميز الإيجابي مسألة اختيار المستوى المجالي المناسب للتدخل، فكل ما كان هذا المستوى صغيرا ومحدودا كل ما كانت جدوى التدخلات أحسن لكن ذلك يطرح مسألة³⁹ وفر البيانات وحجم التدخلات ومدى اشعاعها الترابي.

يعتبر مستوى الولايات محدودا وغير كاف، نظرا لتواجد⁴⁰ فاوت محلي داخل نفس الولاية يجعلها⁴¹ شمل متباينة⁴² ضم مناطق متطورة بجانب أخرى⁴³ عد في أسفل السلم. فالعديد من الولايات الساحلية⁴⁴ ضم مجالات فقيرة جدا مثل معتمديات جومين، سجنان، عمدون، السواسي، شربان، عقارب، بئر علي بن خليفة أو كندار... من جهة أخرى، نجد المستوى القاعدي للعمادات يضم عددا من⁴⁵ فعما جدا من الوحدات الترابية لا⁴⁶ توفر ضمنها دائما المعطيات الإحصائية ولا⁴⁷ مثل رقعة⁴⁸ رابية كافية لمشاريع⁴⁹ نموية هامة.

¹⁸ نجد في هذا الإطار الأقطاب التكنولوجية والقواعد اللوجستية كما أن مثال التهيئة لسنة 2004 يندرج في نفس الإطار للإندراج في العولمة.
¹⁹ يمكن الاستفادة من الدراسات التقييمية لمختلف البرامج انطلاقا من برنامج التنمية الريفية (CGDR 1984) والتنمية الحضرية والريفية المندمجة وبرنامج التنمية الجهوية والمندمجة...

ويعتبر المستوى المتوسط الذي يتمثل في المعتمدية وحاليا البلدية تبعا للتقسيم الترابي الجديد²⁰ من أنسب المستويات نظرا لوجود عدد هام من الوحدات المجالية مما يمكن من تحديد وحدات ترابية متجانسة تمكن من طرح إشكالية التنمية بصفة جدية ومجدية في مستوى السلطة المحلية. هذا المستوى الواسطي أو البيئي من شأنه ان يكون قاعدة لإعادة التقسيم الإداري او بعث برامج تنموية خاصة ببعض المناطق حيث تتوفر فيه المعطيات وعدد المعتمديات يعتبر كافيا لتحديد الفوارق من حيث مستوى التنمية وتحديد وحدات ترابية متجانسة نسبيا ومتنوعة في نفس الوقت بالإضافة إلى أن المقياس الترابي يعتبر كافيا لإعداد أمثلة التهيئة المجالية والتنمية الترابية خاصة وان هذا المقياس يتماشى في العديد من الحالات مع التقسيم الترابي الجديد للبلديات التي تمثل الحلقة الأولى للنظام الجديد للسلطة المحلية التي أقرها دستور 2014 في قسمه السابع. هذا المستوى الأوسط يجعلنا نبتعد عن الأشكال المطروح بين المناطق الساحلية-المناطق الداخلية ويساهم في إدماج العديد من المناطق التي تحسب غالبا على أنها متطورة كما أنه يمكن من إرساء تقسيم ترابي جديد إذا ما لزم الأمر على المستوى الجهوي والإقليمي تبعا لما أقره الدستور في بابه السابع. فكل مقياس ترابي يؤدي حتما إلى تقسيم ترابي مختلف يحدد بنسبة ما بدوره المقاربة التي يمكن اتباعها.

4.2- أهم المقاربات

يمكن ان نتبين مقاربتين مختلفتين للتمييز الإيجابي: المقاربة المقياسية (Critériologique) والمقاربة الاندماجية (Intégrative).

● **المقاربة المقياسية:** تتمثل المقاربة المقياسية في تحديد اهداف قطاعية للحد من الفوارق تبعا لمقاييس ومؤشرا إحصائية توضع للغرض، وهو ما تم اعتماده في تونس من خلال خارطة الاولويات الجهوية منذ 1982 او مؤشرات التنمية الجهوية منذ 2010. وتبقى المقاربة قطاعية دون أدنى نظرة شمولية واندماجية حتى وإن حاول واضعي هذه المؤشرات بالإلمام بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحسنت بصفة واضحة وجلية، فهي تدخل ضمن تمشي التواصل.

فالاعتماد على المؤشرات بشكل تناسبي يدخل في باب المساواة فحسب وليس الانصاف ويبقى دائما على نفس الوضع ويساهم في إعادة إنتاج الوضع الراهن: كأن نقوم بتوزيع الاعتمادات حسب حجم السكان المعنيين أو طول الطرقات بالجهة أو عدد الاسر المعوزة... في حالة التوزيع التناسبي يحافظ التمييز الإيجابي على نفس التركيبة والخارطة دون تغيير يذكر. كما تدخل هذه المقاربة ضمن تمشي تنازلي (Top-down) تشرف عليه السلطة المركزية مما يطرح إشكالية التجذر الترابي وغياب الفاعلين المحليين في العملية التنموية.

أما إذا صيغت هذه المقاربة في شكل اهداف واضحة ومترابطة، على شاكلة أهداف الألفية للتنمية تحدد فيها الأهداف بدقة والآفاق الزمنية والوسائل والأطراف المسؤولة، فهي

²⁰ يعتبر التقسيم الجدد للبلديات الذي أصبح يغطي كامل التراب الوطني ويصل عدد الوحدات فيه إلى 350 بلدية، رغم العديد من النقائص لس المجال هنا لسرها، أكثر دقة من المعتمديات حين تتوفر المعطيات الإحصائية في هذا الإطار.

جديرة بان تكون مجدية في تقليص الفوارق نسب محددة (مثلا بالثلث أو بالنصف...) على مدى فترة معينة (عقد أو عقدين...) ولكن تبقى هذه المقاربة المقياسية دائما دون المقاربة الاندماجية التي تندرج ضمن تمشي القطيعة.

● **المقاربة الاندماجية:** تتمثل المقاربة الاندماجية في معالجة الداء من الأ□ل وكسر حلقة التبعية المفرغة التي توجد فيها المناطق الفقيرة والهامشية لفائدة المناطق المركزية من خلا□ سياسة محكمة للتهيئة والتنمية الجهوية والمحلية مما يجعل هذه المناطق أكثر جذبا لها دينامية ذاتية تجعلها على المدى الطويل نقطة استقطاب لأ□يلي المنطقة، والفاعلين المحليين والمستثمرين حتى من خارجها. هذا التمشي يمكن المناطق الهامشية من تحسين أوضاعها بشكل كبير تبعا لخطط شاملة ومتكاملة تكون فيها جل البرامج مندمجة (مجاليا، اقتصاديا، ماليا، تقنيا...) لبلوغ أهداف واضحة ودقيقة.

هذه المقاربة يمكن ان تفتقرن بشبكة مقياسية تمثل بمثابة لوحة القيادة تمكن من المتابعة ومن التدخل والتعديل في الوقت المناسب. فهي مقارنة تقطع مع الماضي حيث تمكن من إدماج مختلف المناطق في إطار خطة تهيئية وتنموية شاملة تندرج في إطار تحديد سياسة واضحة للتهيئة والتنمية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي تخضع لتفاعل مختلف المتدخلين بصفة تصاعدية (Bottom-up) وتنازلية (Top-down) في نفس الوقت في إطار التنمية الترابية (Développement territorial) والحوكمة الترابية (Gouvernance territoriale) التي تركز على تنمية تصاعدية وتنازلية في نفس الوقت تضم بجانب الدولة الفاعلين المحليين (Belhedi A 2017).

● **المقاربة المزدوجة:** تتمثل في ادماج المقاربتين في نفس الوقت حيث لا تتنافى سياسة تنمية ترابية واضحة المعالم على المدى المتوسط والطويل طبقا لأمثلة تنموية وتهيئية محلية وجهوية أو خصوصية مع سياسة تمييز ترابي تبعا لمقاييس محددة.

في هذا الإطار، عدة إجراءات يمكن ان تتخذ، تكون متظافرة ومتكاملة بين بعضها وتمكن من توفير امتيازات للمناطق الفقيرة ومن ادماجها في التراب والاقتصاد الوطنيين في نفس الوقت. من هذه الإجراءات يمكن أن نذكر البعض على سبيل الذكر ولا الحصر:

1- تحديد نسب للانتداب والمعاهد النموذجية والتعليم الجامعي والتمتع بالموارد المحلية والجهوية

2- إعادة هيكلة الجباية المحلية لتصبح ثلاثية المقومات تبعا لمقاييس محددة: نسبة محلية، إقليمية ووطنية حيث تمكن من الاستجابة لحاجة مناطق الإنتاج لتحفيزها ولمبدأ التضامن الترابي بين المناطق وأخير من إعطاء الدولة الإمكانات الضرورية لسياستها التنموية والتهيئية في نفس الوقت.

3- تمكين المناطق الضعيفة من اعتمادات مالية أكبر تحدد حسب مقاييس وحاجيات مختلف المناطق والبرامج التنموية في إطار التمييز الترابي الإيجابي وذلك تبعا لبرنامج محددة ومقاييس مدروسة ومحينة.

- 4- إعداد برامج تنموية خصوصية لمختلف المناطق في شكل وحدات ترابية متجانسة لها نفس الإشكاليات التنموية.
- 5- إعداد أمثلة للتهيئة الترابية على المدى المتوسط والبعيد على المستوى الوطني والإقليمي والجهوي والمحلي تخضع للأولويات الوطنية والاختيارات السيادية والاقتصادية والاجتماعية. في هذا الإطار تدرج المخططات التنموية للمدى القصير تتولى إنجاز مختلف السبلات.
- 6- إحداث "مرصد ترابي" (Observatoire territorial) يتولى الدورات في كل ما يخص التنمية الترابية ويحدد المقاييس المعتمدة ويحسبها ويقوم بالتقييم المتواصل لسبلات التنمية والتمييز الإيجابي.
- 7- اعتماد نسبة تحيين (Taux d'actualisation) للمشاريع الكبرى التي تقام في المناطق المعنية أقل من النسبة المتداولة على المستوى الوطني.

يطرح التمييز الإيجابي عدة إشكاليات منها الجدوى، ليس الاقتصادية فحسب وإنما السبلية والاجتماعية، ويمثل تحديات هامة على المستوى الوطني ويشكل رهانات لمختلف الأطراف المعنية. فما هي جدوى التمييز الإيجابي، وما هي التحديات والرهانات المطروحة؟

3 - التمييز الإيجابي الترابي: الجدوى، الرهانات والتحديات

يطرح التمييز الإيجابي عدة إشكاليات مما يجعله محل نقاش بين المدافعين عنه والرافضين له، وذلك على المستوى السبلية والقانوني والاقتصادي والأخلاقي حيث تطرح مسألة الجدوى بحدّة بين مدافعين ورافضين له خاصة وأن التحديات والرهانات جد هامة.

1.3- الانصاف أم المساواة؟

يطرح التمييز الإيجابي مسألة المساواة التي يضمنها الدستور والقانون في ظل الأنظمة الديمقراطية حيث يخرق مبدأ العدالة الذي يفرض المساواة بين الجميع ولكنه يصبح ضروريا لتوفير نفس الحظوظ لمختلف المناطق، فالإنصاف يمر من خلال اللامساوات.

فالتمييز الإيجابي لفائدة بعض المناطق لا يتحقق الا من خلال التمييز السلبي لمناطق اخرى التي ترى في هذه المعاملة التفاضلية بمثابة الحيف في حقها، وأن التمييز الإيجابي هو بمثابة الهبة دون أدنى مجهود يذكر لهذه المناطق الفقيرة بالأشخاص والتي تنعدم فيها آفاق التنمية ويمثل في النهاية إهدارا لموارد المجموعة الوطنية وللثروات التي خلقت في المناطق النشيطة والمتقدمة. ويرى البعض أن التمييز الإيجابي يؤدي إلى إرهاب امتيازات (Privilèges) غير مشروعة لا علاقة لها بالمجهود المبذول أو الموارد أو الكفاءات (Méritocratie) مما يطرح مسألة المساواة والعدالة الاجتماعية والمجالية داخل القطر. كما أن التمييز الإيجابي يخلق لدى المتمتعين به شبه حقوق مكتسبة من الصعب حذفها أو حتى الحد منها خاصة وأن الآلية هي ظرفية بالأشخاص طالما لم تنتف مبرراتها، فهي آلية حذفها

أصعب من وضعها. وهذا ما جعل المعارضين لها يتحدثون عن التمييز العكسي (Discrimination inversée, Discrimination à rebours)²¹.

من جهة أخرى فإن التمييز الإيجابي يخلق عند المتمتعين به شعورا بالنقص ومن الاستنفاص وشيئا من الهشاشة (Précarité) وعند الطرف المقابل شعورا بالحيث مما يخلق ما يسمى (Effet boomerang) ويشجع الجهويات والتفرقة، كل حسب موقعه. هذا الوضع يستوجب توافقا اجتماعيا وسياسيا في إطار المواطنة المسؤولة والحوكمة الترابية.

2.3- المدى القصير أو الطويل؟

يطرح التمييز الإيجابي إشكالية افق التنمية، فهل نعطي الأفضلية للمدى البعيد أو المدى القصير؟ فالطرح الأول يحتم وجود اقتصاديات اقليمية متوازنة ومتكاملة مع قبول نسب نمو ضعيفة في البداية إلى حين تحسنها على المدى البعيد في إطار النظرية الاقتصادية الليبرالية. أما الطرح الثاني فإنه يعطي الأولوية لتحقيق مستوى نمو مرتفع على المدى القصير وللناطق الدينامية دون سواها لكنه ينطوي بالضرورة على اختلالات جهوية يمكن أن تفضي إلى هزات وازمات اجتماعية وسياسية.

يطرح التمييز الإيجابي مسألة الأولوية للتنمية الوطنية أو التنمية الإقليمية والجهوية والعلاقة الجدلية بين السلطة المركزية والسلطة الجهوية وهو ما تناولته جل النظريات الاقتصادية (الليبرالية الجدية / التنمية المحلية) من حيث تفاقم الفوارق بين المناطق أو تراجعها العفوي نتيجة آليات السوق الطبيعية أو تدخل الدولة.

فالمدى البعيد يتطلب أعداد أمثلة للتنمية والتهيئة الترابية لمختلف المناطق تبين المراحل والوسائل والبرامج والأطراف المتدخلة في حين أن المدى القصير يكتفي بإجراءات تحويل لفائدة المناطق غير المحظوظة في إطار دور الدولة التوزيعي والتعديلي والتعويضي. ولكي لا يصبح التمييز الإيجابي، وهو آلية ظرفية بالأبسط، آلية دائمة يصعب حذفها في ما بعد، لا بد من أن يندرج في إطار "إيا" طويلة المدى للتنمية الترابية من شأنها أن تحد من الفوارق بشكل فعال ولا تكتفي بالتعديل فقط.

3.3- آلية ضرورية ولكنها غير كافية

كما ان سياسة التمييز الإيجابي وحدها ستبقى في نظر المناطق الفقيرة دون المطلوب للنهوض بالاقتصاد الاقليمي وارساء دينامية اقتصادية تقطع مع التبعية للمناطق الغنية في حين أنها تعتبر في نظر المناطق الغنية والدينامية بمثابة الحيف في حقها. فهي تخلق عقلية التواكل والالتكاء والاعتماد على الآخر²² (Le Pourhiet A-M 1998) من جهة وشعورا بالضميم لدي المناطق الغنية. فكل تمييز إيجابي لمناطق محددة هو بمثابة التمييز السلبي

²¹ هذا ما أدى بالمحافظين في ولاية كاليفورنيا بإيقاف العمل بالتمييز الإيجابي لفائدة السود منذ 1996
²² هذا ما لمسناه من خلال دراسة قمنا بها لتقييم برنامج التنمية التهيئة الريفية 1973-1982 لفائدة المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1986 ومن خلال متابعة الدراسات التقييمية للبرامج التنموية الأخرى. أنظر CGDR 1984 ، انظر كذلك الدراسات التقييمية لبرامج التنمية الريفية المندمجة.

لمناطق أخرى، شئنا أو أبينا. أما صباغ (Sabbagh D 1999) فيميز بين ثلاث مسالك: المبدأ الجمهوري للمساواة، مبدأ الاستثناء من خلال الانصاف وأخير التمييز الإيجابي والانصاف الذي يفتح باب "المجتمع المتعدد" (Société multiculturelle). أما في تونس فإن نفس التمشي لا يزال معتمدا رغم التحسن الملحوظ للمؤشرات التنموية المعتمدة في حين أن البرامج الخصوصية والتي يمكن اعتبارها تدخل ضمن التنمية الجهوية في إطار التمييز الإيجابي لاتزال محدودة جدا من حيث الاعتمادات والفاعلية والاندماج مما يجعلها غير قادرة على تغيير الوضع حتى على المدى البعيد (Belhedi A 2017). فالدراسات تبين أن الخارطة لم تتغير منذ عدة عقود رغم المجهود المبذول وتطور المستوى العام لجل المناطق من خلال عدة برامج تنموية وضعت منذ بداية السبعينات (التنمية الريفية العادية PDR والمندمجة PDRI، التنمية الحضرية المندمجة PDUI، البرامج الجهوية للتنمية PRD، برنامج التنمية المندمجة PDI ...).

4.3- معالجة الداء أم التظاهرات؟

فرغم ان التمييز الإيجابي يعتبر من طرف البعض غير عادل، غير كاف، وغير مشروع بالنسبة للبعض الآخر، فإنه يمثل آلية ضرورية لا مناص منها حتى ولو أنها لا تمكن من حل المسألة الإقليمية والتفاوت المجالي لأنه لا يعالج الاسباب الفعلية للفجوة الترابية (Fracture territoriale) وانما تظاهراتها وتجلياتها، مما يؤدي احيانا إلى تأثيرات جانبية سلبية (Effets pervers) ويستوجب التقييم المستمر لسياسة وآليات التمييز الإيجابي للتدخل في الوقت المناسب.

فالتمييز الإيجابي يشكل آلية ضرورية لكنها تبقى غير كافية بمفرها ولا تفي بحاجة المناطق الفقيرة مهما كانت الاعتمادات المرصودة ان توفرت. ففاعليته نسبية بالإضافة إلى أنه يؤدي أحيانا إلى "تأثيرات سلبية حلزونية" (Effets pervers en spirale) بجانب الجوانب الإيجابية أحيانا أخرى حيث تبقى التقييمات في مجملها نسبية وجزئية إلى حدود التناقض (Calvès G 1999) مما يستوجب خطة دائمة للمتابعة والتقييم والتعديل في الوقت المناسب من حيث المناطق والمؤشرات المعتمدة وهذا يستوجب نظرة استراتيجية شاملة على المدى الطويل تهدف إلى الاندماج الترابي والاقتصادي ولا تقف عند الدور التوزيعي التعديلي من خلال الامتيازات بمختلف أنواعها (المالية، الجبائية، العقارية، المؤسساتية، ...).

هذا بالإضافة إلى أن التمشي الاندماجي يحتم تحديد طبيعة محتوى ومكونات التنمية الترابية بشكل يجعل أن المؤشرات المعتمدة تعكس هذه الاختيارات التنموية. فالتنمية تتمثل في خلق الثروات في أماكن محددة من شأنها أن تفضي إلى النمو الذي يعتبر ركيزة لتحقيق التقدم والرقي الاجتماعيين للمجموعة الوطنية والجهوية والمحلية مما يمكنها من أن تأخذ على عاتقها مستقبلها لتحقيق تنمية مستدامة بحد أدنى من الاستقلالية والتوازن الترابي والاجتماعي والاقتصادي. فمؤشرات التنمية يجب أن تعكس مختلف المقومات (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية...) ولا تكتفي فقط بالجانب البشري. فالتنمية هي سيرورة القطيعة مع التبعية للمناطق الأخرى قبل أن تتلخص في نسبة بطالة أو نسبة فقر أو نسبة الوفيات ولو أن

هذه النسب ترتبط بشكل أو بآخر بمستوى التنمية. وهي كذلك سياسة متكاملة تقطع مع أسباب التمييز السلبي تتمثل في توفير نفس الحظوظ في الدائرة والصحة والسكن والعيش في ظروف تقطع مع التهميش والهشاشة والحييف من الجذور (Touhami H 2017).

5.3- المفارقة الضرورية: التنافس التضامني/التعاون الاختلافي

أخيرا، يمكن الإشارة إلى أن التمييز الإيجابي يمثل مفارقة حيث يخضع لمفهوم "الترابية" (territorialité) التي تتطلب عنصرين متلازمين في آن واحد: التنافسية والتضامن بين مختلف الفئات والأقاليم والجهات في نفس الوقت. فالتنافسية تخضع للمنطق الاقتصادي أما التضامن فيندرج ضمن المنطق السياسي-الاجتماعي والاخلاقي. فالمواطنة تتطلب أن يتمتع الافراد بنفس الحظوظ ومساواة الافراد تمر عبر المساواة بين المناطق. أما التنمية المستدامة فتمر هي الأخرى، بالإضافة إلى النمو والتقدم والاستقلالية والاستدامة، عبر التوازن الاجتماعي والمجالي الذي يعتبر من أهم ركائزها وهو لا يتحقق إلا من خلال خطة وطنية المدى للتنمية الترابية تهدف إلى إدماج المناطق الفقيرة/المفقرة والهامشية/المهمشة تجعلها تساهم بشكل نشيط في جهود المجموعة الوطنية والتمتع بالثروات الوطنية دون أن تكون عبئا ثقيلا على المجموعة وعلى الأجيال القادمة وذلك لضمان الاستدامة من جهة والمواطنة من جهة أخرى.

6.3- تباين الآراء والمواقف

يمثل التمييز الإيجابي آلية ضرورية ولكنها محل نقاش وتجادب بين المدافعين عنه والرافضين له. لم يكن التمييز الإيجابي لينا استحسن الجميع حيث نجد أن المواقف متباينة ومتناقضة أحيانا من مدافع عنه ورافض له. ويلخص الجدول مختلف الحجج المستعملة من طرف المدافعين والرافضين للتمييز الإيجابي.

المدافعون والرافضون للتمييز الإيجابي: المبدأ والمبررات والأساس

الرافضون		المدافعون		
المساواة اما القانون أساس الديمقراطية والمواطنة	مساوات شكلية (قانونية)	المساواة في مجتمعات لا متكافئة تدعم اللامساوات والتفرقة	مساوات فعلية	المبدأ
توزيع غير أمثل للموارد، مكافئة الرداءة وعدم الكفاءة	عدم الفعالية	التعويض والتسوية، عدم مسؤولية المعني، يمكن من الوصول مستقبلا إلى المساواة الفعلية	الإنصاف	المبررات والحجج
استبعاد الكفاءة في التعامل، التمييز العكسي	التمييز العكسي	سوق رأس المال غير كاملة، مقتصدات خارجية	معوقات السوق	
الشعور بالنقص والقصور والإعاقة، الشعور بالحييف وبالظلم، الانطواء وتشجيع الجهويات والعشائرية...	تأثيرات عكسية	مناهضة العنصرية المؤسساتية، تمثيلية أكبر للفئات والمناطق مهضومة الجانب او الضعيفة	الديمقراطية	
تعزيز اللامساوات والتفرقة والتمييز		تعديل المعاملة غير العادلة		الأساس

المصدر: Maquain Ph 2006

كما أن التمييز الإيجابي، شأنه شأن كل معاملة انتقائية وتفاضلية، يمكن أن يستفيد منه القطاع غير المهيكّل والشبكات الموازية المعقدة بشكل كبير، خاصة في بلد يمثل فيها أكثر من 50 من المائة من الناتج المحلي وذلك من خلال الاستفادّة من المنظومة التفاضلية عبر قنوات ومساالك غير مباشرة، ملتوية وغير قانونية وغير مشروعة²³.

فالدراسات الميدانية التي أجريت في العديد من البلدان، والتي تخص التمييز الإيجابي الاجتماعي أساسا، تبين انقسام المواقف بين التأثيرات الإيجابية والسلبية. ففي الولايات المتحدة نجد أن الحصيلة تعد إيجابية لكن محدودة بالنسبة لدخول الجامعة وتبقى متواضعة جدا بالنسبة للتشغيل في حين أن الحصيلة الاقتصادية تبقى محدودة. أما في فرنسا فإن السياسة المتبعة تشكو من تواضع الإمكانيات ومحدودية النتائج بالنسبة لمناطق التربية ذات الأولوية ومن ارتفاع كلفة التشغيل بالنسبة للمناطق الحرة الحضرية ونجد نفس الوضع في كل من أنغلتر وبلجيكا (Maquain Ph 2006). في مستوى آخر، بينت الدراسات أن نظام الحصص وعدم ظرفية الآلية لهما تبعات سلبية، حيث تفتح الباب إلى خلق شعور متناقض يجمع بين الشعور بالحيف من جهة والنقص من الجهة الأخرى.

7.3- تونس في مفترق الطرق منذ الثمانينات

بينت الدراسات في العلم أن الفعل الجهوي يصعب في بداية ونهاية المسار التنموي وتعتبر المرحلة البيئية من أنسب الفترات للتنمية الجهوية نظرا لارتفاع الناتج والدخل/السكان ونسبة التحضر والتمدرس وتكون نسبي الصناعة بين 15-20 بالمائة من الناتج الوطني الخام (Friedman J 1966) وفي نفس الوقت نجد أن الفوارق الجهوية ترتفع أكثر في هذه المرحلة (Williamson J.I 1965).

هذه المرحلة بلغت تونس مع بداية الثمانينات (Belhedi A 2012) ولكن سن نوايا السلطة العمومية²⁴ والتي استوجبها الأزمة آنذاك²⁵ قد فشلت أمام الأزمة الحادة التي اندلعت في منتصف الثمانينات واجبرت تونس على اعتماد برنامج إعادة الهيكلة سنة 1986 وتراجع دور الدولة الاقتصادي الانتاجي وتوخي برنامج تأهيلي للإندراج في العولمة²⁶.

²³ مثال ما يقع في كورسيكا أو بلدان ما وراء البحار في فرنسا التي تتمتع بامتيازات خصوصية في إطار التمييز الترابي. انظر Le Pourhiet A -M, 1998

²⁴ تم بعث المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1982 وثلاثة دواوين للتنمية لكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب سنة 1990 أما المخطط السادس (1982-86) فقد خص التنمية الجهوية بفصل الذي يتضمن عدة مشاريع كبرى مهيكلة في المناطق الغربية (المحطة السياحية طبرقة - عين دراهم، استغلال مناجم سراء ورتان...). وقامت المندوبية بإعداد خارطة المناطق ذات الأولوية سنة 1982 التي اعتمدت في تحديد الاعتمادات المخصصة لكل معتمدية وولاية ومخططات جهوية للتنمية لمناطق الغرب والجنوب والتي كنا قد شاركنا فيها (CGDR 1986). في سنة 1981 وقع تقسيم البلاد التونسية إلى 5 مناطق حسب الامتيازات الممنوحة للاستثمار الصناعي، وجاء دور الفلاحة سنة 1982 (قانون 67-82) والصناعات التصديرية (قانون 14-85) والاستثمار السياحي سنة 1986 (14-86). كما أن كانت الاستثمار العمومي في المناطق الغربية وصل نسبة 23 بالمائة بين 1981-1986 عوض 18.3 للاستثمار الخاص (ITCEQ-OIT 2017). نجد كذلك انجاز أول مثال لتهيئة التراب الوطني سنة 1985 بجانب أمثلة لتهيئة الجهوية للمناطق الخمسة (الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي، الوسط الغربي، الجنوب) والتي انبنت كلها على مبدأ التوازن الإقليمي حيث تعمل كل جهة على شد سكانها مع خلق أو تعزيز حاضرة إقليمية في كل إقليم (DGAT 1985).

²⁵ مثلت عملية قصة سنة 1980 منعرجا هاما حيث طرحت مسألة التنمية الجهوية وحدة وأصبحت تمثل إكراها لا بد من إخذه بعين الاعتبار.

²⁶ يمثل مثال تهيئة التراب الوطني لسنة 1995-1997 نقیضا للمثال الأول حيث يندرج تماما في إطار العولمة وينص على تدعيم المناطق الساحلية وتعزيز الحواضر بها مع ترك المناطق الداخلية للإعانة والتوزيع، ومن حسن الحظ لم تقع الموافقة رسميا على هذا المثال لأنه لم يكن مقبولا ولا محتملا على المستوى السياسي (DGAT 1997).

أما تقرير البنك العالمي لسنة 2009 فقد بين أن التفاوت يفضي إلى الفقر ولكن آلية التنمية بدورها كذلك غير متكافئة وتؤدي إلى التفاوت المجالي مما يحتم أخذ البعد المجالي بعين الاعتبار للوصول إلى التماسك والتضامن والاندماج الترابي من خلال تحويل الموارد والاعتمادات. ولكن موقف البنك العالمي يبقى في إطار النهج الليبرالي الجديد (Banque Mondiale 2009) الذي يحصر الدولة في دور تعديلي-توزيعي، فهل يكفي هذا للقضاء على المعوقات والتباينات²⁷.

وقد كان الاختلال الجهوي من أهم العوامل التي كانت وراء اندلاع الثورة وتحويل الحدث إلى انتفاضة ثم إلى ثورة وكان الشعار الأساسي المرفوع هو: "حرية، شغل، كرامة وطنية" ودفع بالمجلس التأسيسي بإقرار التمييز الإيجابي وإرساء السلطة المحلية وبعث الإقليم لأول مرة في تاريخ تونس ولكن تمر اليوم سبع سنوات على الثورة وأربع سنوات على إعلان الدستور ويبقى التفعيل معلقا، فهل نضيع الفرصة مرة أخرى؟

الخاتمة

يمثل التمييز الإيجابي آلية تمكن الجماعات المحلية والجهوية والإقليمية من الحصول على موارد ووسائل إضافية جد هامة ولكنه لا يعني ولا يفضي إلى التنمية ولا اللامركزية، بل غالبا ما يكرس تعويل تبعية ويعزز المركزية إن لم تتخذ الإجراءات الضرورية لذلك ويفضي إلى تبعية أكبر تبعا لضخ تمويلات هامة تجعل المناطق المنفعة بالتمييز الإيجابي تعول على الدفع الخارجي أساسا.

فالتمييز الإيجابي يشكل حلقة ضرورية وآلية لا مفر منها لتعديل الوضع وإنصاف نسبي للمناطق التي عانت من التمييز، ولكنها تبقى دون جدوى فعلية وغير قادرة على تغيير الوضع إن لم تتدرج في إطار سياسة تنموية وتهيئية شاملة ترسم الأهداف وتضع امثلة للتنمية الترابية الوطنية والإقليمية والجهوية وعدم الاكتفاء بإجراءات أو وسائل توزيعية تقنية ربما تساهم بشكل كبير في إعادة إنتاج المنظومة الترابية الحالية، هذا بالإضافة إلى أن المواطنة كل لا يتجزأ، وإنصاف الأفراد يمر حتما من خلال إنصاف الأقاليم والجهات والمناطق □ لك عبر مساعدتها على أن تصبح في المدى البعيد تعتمد على □اتها بشكل كبير في مراحل مدروسة وليس من خلال امتيازات محدودة تساهم غالبا على الإبقاء على الوضع كما هو، رغم الأوهام التي يخلقها لدى البعض والتخوفات عند الآخر. فنضام الحصص يفضي حتما إلى اعتراف ضمني بالتركيبة الاجتماعية والترابية وإلى إعادة انتاجها.

أخيرا، هل يكفي أن تكتفي الدولة بدور تعديلي فحسب يقتصر على وضع آليات التحويلات أو مراجعة الأسعار أو الاكتفاء بسياسة اللحاق بالركب لإنصاف مناطق عانت كثيرا من الحيف والنسيان والتغافل والإرجاء إلى أمد لا ينتهي؟

²⁷ يبين التقرير أن الجغرافيا لها دور مركزي في معالجة التفاوت الترابي وذلك من خلال ثلاثة متغيرات لها أهمية خاصة: التمركز والكثافة، التحركية والتحكم في المسافة، وحذف الحدود والحوافز بالإضافة إلى العنصر المؤسسي. أنظر
Geography in motions. The Report at a Glance. Density, Distance, and Division. http://siteresources.worldbank.org/INTWDRS/Resources/477365-1327525347307/8392086-1327528510568/WDR09_00_FMGIM0web.pdf

إن التمييز الإيجابي آلية ظرفية ومؤقتة بالأساس بهدف إنصاف المناطق المهضومة الجانب، فهل يتحقق ذلك في آجال قصيرة كما يقتضيه المبدأ؟ فطول المدة يفضي □ تما إلى "مأسسة" الامتيازات لتصبح في نهاية المطاف □ قا مكتسبا من الصعب الاستغناء عنه من جهة أو □ ذفه من جهة أخرى أو □ تي الحد منه. ومن هذا المنطلق يجب أن يندرج التمييز الإيجابي في إطار خطة تنموية شاملة تؤمن انصاف المناطق المحرومة من جهة والتنمية المتوازنة من جهة أخرى □ يث "لا نستطيع □ ل المشاكل بنمط التفكير الذي أدى إليها"²⁸ (Anne Michel D 2017).

المراجع

دستور الجمهورية التونسية، دار اسهامات في أدبيات المؤسسة 2014

- Anne Michel D - 2017 : « Entretien Guy Kaufmann. On ne peut résoudre les problèmes avec les modes de pensée qui les ont engendrés ». *Entreprendre et Innover*, 32, pp.61-65. www.vaim.info/load_pdf?ID_ARTICLE=ENTIN_032_0061
- Baud P, Bourgeat S, Bras C 2008 : *Dictionnaire de Géographie*. Hatier, Initial,
- Behar D, Estebe Ph - 1997 : Etat et politiques territoriales : de la discrimination positive à la dérogation. L'état de la France, 97-98. Politiques publiques et territoires, 3p, <https://www.acadie-cooperative.org/publications/txt85.pdf>
- Belhedi A - 2017 [1992] : *Société, espace et développement en Tunisie*. Publications de la Faculté des Sciences Humaines & Sociales, Tunis 303p. 1^{ère} édit 1992, 267p
- Belhedi A - 2017 : « La discrimination positive comme instrument d'intégration et d'équité territoriale. Représentations, défis et enjeux », in *Echos*, Revue du CFAD.
- Belhedi A - 2017 : « La discrimination positive comme instrument d'intégration et d'équité territoriale. Représentations, défis et enjeux ». Journée d'études Parlementaires : *Principe de la discrimination positive : Concepts et mécanismes de mise en œuvre*. Salle Radhia Haddad, Lundi 03 juillet 2017, 12p. Ronéo, cf. <http://amorbelhedi.unblog.fr>
- Belhedi A - 2017 : « Développement de régions intérieures. Contraintes, spécificités et potentialités ». Séminaire : *Pour un développement spécifique aux régions intérieures*, U.R. BiCade, 1517 mars 2017, FLHA, Université Manouba. Cf. <http://amorbelhedi.unblog.fr>
- Belhedi A - 2017 : « Les disparités régionales en Tunisie », Communication à la Journée d'étude de l'Unité de Recherche Histoire économique et dynamiques régionales, Faculté des Lettres, des Arts et des Humanités, Université de Manouba, 12 avril 2017, cf., <http://amorbelhedi.unblog.fr>
- Belhedi A - 2017 : « Territoire, développement territorial, géogouvernance », pp.3-16, in *Gouvernance et communication territoriales*. Actes du Colloque International du Collectif de Recherche « Langages, objets, territoires et hospitalités ». 7-9 avril 2016. Meyer V, Sghaier M, Farhat A Henchiri J, Ben Slymen S (dir.). Mahdia (Tunisie), Paru in *Revue des Régions Arides*, Institut des Régions Arides (IRA), Mednine, 40 (2/2016), 593p. (paru le 31/01/2017).
- Belhedi A - 2016 : « De la durabilité et de l'équité. Quelques éléments de réflexions ». Communication au Symposium international de l'AGT : *Environnement Durable, Aménagement et Equité Territoriale*, Hammamet, 03-06 novembre 2016. Cf. <http://amorbelhedi.unblog.fr>

²⁸ « On ne peut résoudre les problèmes avec les modes de pensée qui les ont engendrés ». Anne Michel D 2107,

- Belhedi A - 2016 : « Le développement régional et local en Tunisie. Défis et enjeux ». Colloque international : *Développement socio-économique et dynamique des sociétés rurales. Pluralité d'acteurs, gestion des ressources et développement Territorial*, LESOR, IRA, Zarzis 3-5 mai 2016.
- Belhedi A - 2012 : *La fracture territoriale. La dimension spatiale de la Révolution tunisienne*. Edition Wassiti, Coll. Ibraz, 151p.
- Belhedi A - 1996 : *Développement régional, rural, local*. Cahiers du Ceres, Série Géographique, n° 17, 351p, Tunis.
- Belhedi A - 1981 : « Le programme de développement rural. Les illusions et la réalité ». *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 7, pp.9-45.
- Bousnina A - 2012 : *Le littoral et le désert tunisien. Développement humain et disparités régionales*. L'Harmattan, Paris,
- Calvès G (dir) - 1999 : « Les politiques de discrimination positive », *Revue Problèmes économiques et sociaux*, n°822, juin 1999, « L'outil indispensable ».
- CGDR - 1982 : *Carte des priorités régionales*
- CGDR - 1984 : *Etude d'évaluation du PDR 1973-1982*. Fakhfakh M, Belhedi A et Dhieb M.
Cf aussi Belhedi A - 1984 : Rapport de synthèse 30 p.
- Gharbi M N - 1997 : *Disparités régionales et politiques de développement : cas de la Tunisie*. Thèse doctorat d'Economie. FSEGT, 364 p. Tunis
- Hamdi M.T, Omri I - 2012 : « L'équité territoriale en matière d'investissement public : un vecteur du développement économique de la nouvelle Tunisie », Communication au VIII Colloque International de l'Association des Economistes Tunisiens : *Croissance, emploi et répartition dans un contexte de mondialisation*, Hammamet 7-9 juin, <http://www.asectu.org>.
- ITCEQ - 2015 : « Développement régional : Priorités et mesures ». *Tribune de l'ITCEQ*, n° 8, 2015, p.2, Équipe Développement Régional : Ben Rabeh I, Ben Salhin R, Boussida S, Bouzaïene O, Hammami H
- ITCEQ - 2014 : « Inégalités régionales en Tunisie ». *Notes & Analyses de l'ITCEQ*, n° 24, 29p. Équipe Développement Régional : Boussida S, Ben Rabeh I, Hammami H, Bouzaïene O, Ben Salhin R
- ITCEQ - 2012 : « Indicateur de développement régional. Etude comparative en termes de développement régional de la Tunisie ». *Notes & Analyses de l'ITCEQ*, n°8, 25p, Ben Rebah I.
- ITCEQ-OIT – 2017 : *La discrimination positive : un principe constitutionnel à concrétiser pour la promotion de l'emploi décent dans les régions*. 263p.
- Keslasy E - 2004 : *De la discrimination positive*, Bréal, Rosny-Sous-Bois.
- Le Monde - 2004 : « Discrimination positive : une idée en progrès ? » Gwénaële Calvès, professeur de droit public à l'université de Cergy-Pontoise. *Le Monde*, 8/10/2004. Entretien mené par Constance Baudry et Karim El Hadj.
http://www.lemonde.fr/societe/chat/2004/10/08/discrimination-positive-une-idee-en-progres_1364_3224.html
- Le Monde Diplomatique - 2007 : « Discrimination positive », Dossier. *Le Monde Diplomatique*, mai 2007, p.12, <https://www.monde-diplomatique.fr/2007/05/A/14701>, cf. Vidal A « Discrimination positive, un faux débat à la française ».
- Le Pourhiet A-M - 1998 : « Discriminations positives ou injustices ? », *Revue française de droit administratif*, Paris, mai-juin, pp.521-523
- Lemaitre Ph - 1995 « Pas de discrimination à rebours pour les femmes européennes ». *Le Monde* 19/10/1995. http://www.lemonde.fr/archives/article/1995/10/19/pas-de-discrimination-a-rebours-pour-les-femmes-europeennes_3891937_1819218.html?xtmc=19_10_1975_discrimination&xtrc=471

"التمييز الإيجابي: آلية للإنصاف والاندماج الترابي". عمر بالهادي
الندوة الدراسية: "التمييز الإيجابي: مبدأ دستوري لتعزيز اللامركزية. أية آليات للتفعيل؟". 16 نوفمبر 2017
مركز التكوين ودعم اللامركزية - تونس

Maquain D - 2006 : « Discrimination positive : un bilan des expériences américaines et européennes », *Revue française d'économie*, Volume 21, n° 2, pp.147-193. http://www.persee.fr/doc/rfec0_0769-0479_2006_num_21_2_1598

Rawl J - 1971 : *La théorie de la justice*. Trad. par Catherine Audard, Paris, Seuil, 1987.

Sabbagh D - 1999 : *Les représentations françaises de l'affirmative action*, La Documentation Française.

Touhami H - 2017 : « la discrimination positive en question », *Leaders*, 12-10-2017.

<http://www.leaders.com.tn/article/23258-habib-touhami-la-discrimination-positive-en-question>

Verdeil V - 1998 : « L'équité territoriale ». *L'Espace Géographique*, n° 3, pp.204-216.

http://www.persee.fr/doc/spgeo_0046-2497_1998_num_27_3_1161?q=discrimination%20positive%20territoriale

□ونس، 15 نوفمبر 2017